العدد (4103) السنة الخامسة عشرة - الخميس (4) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

اجتماع مرتقب يجمع العبادي برؤساء الكتل لحسم المواعيد

القوى المعارضة للانتخابات تقترح إعلان "الطوارئ" كمخرج دستوري للتأجيل

□ بغداد/محمد صباح

لم يجد البرلمان ثغرة دستورية أو قانونية لضمان تأجيل الانتخابات لأكثر من سنة إلا عن طريق إعلانٍ حالة الطوارئ التي تتطلب دستورياً أن يقدم رئيس مجلس الوزراءٍ بموافقة رئيس الجمهورية طلباً للبرلمان للتصويت على الطوارئ التي ستكون كفيلة بتمديد مدة دورته البرلمانية مع الحكومة التي حددها الدستور بأربع سنوات.

واتفقت الكتل البرلمانية مؤخراً على عقد اجتماع حاسم لها مع رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي سيكون الأسبوع المقبل ستحاول فيه إقناع رئيس الحكومة بسيناريو التأجيل ومناقشة إمكانية إرسال طلب للبرلمان لإعلان حالة الطوارئ.

وقرر البرلمان استضافة مفوضية الانتخابات في جلسة اليوم الخميس للاستماع إلى أهم المعوقات التي تواجه إجراء الانتخابات وكذلك المواعيد التي ستتغير بحسب رغبة كتل مجلس النواب، التي بدت رافضة لإجراء الانتخابات في المواعيد التي حددتها الحكومة.

بالمقابل ستعقد قوى التحالف الوطني اجتماعاً مهماً لها ستتناول فيه مناقشة موضوع توقيتات إجراء الانتخابات والتحالفات الانتخابية ،إلا أن هذه القوى الشيعية لم تتفق بعد على موعد ومكان إجراء هذا الاجتماع إلى الآن".

ويذكر مقرر مجلس النواب عماد يوحنا، في اتصال هاتفي مع "المدى"، أن "من أهم النقاط التي سيناقشها البرلمان مع أعضاء مفوضية الانتخابات هي المواعيد التي حددتها الحكومة لإجراء الاقتراع في النصف الأول من شهر أيار المقبل وكذلك إمكانية إجراء الانتخابات في المناطق المحررة ومشاركة النازحين".

واتفقت هيئة رئاسة مجلس النواب مع رؤساء الكتل البرلمانية، في الاجتماع الذي جمعهم في القاعة الدستورية في مبنى البرلمان أمس الأربعاء، استضافة مفوضية الانتخابات في جلسة اليوم الخميس لمناقشة التحديات التي تواجه إجراء الانتخابات والمواعيد المحددة.

والتقى رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، امس الأربعاء، مع رئيس مفوضية الانتخابات معن الهيتاوي وبحثا الاستعدادات القانونية والمالية من اجل ضمان إجراء الانتخابات في موعدها المحدد من خلال إقرار القوانين والتشريعات التي تسهم بتدعيم ركائز الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات نزيهة وعادلة.

ويضيف يوحنا "من المواضيع الأخرى التي سيتم طرحها على مفوضية الانتخابات قضية التصويت في الخارج واتباع الآلية الالكترونية لأول مرة وكذلك عرض النتائج"، مبيناً أن "مجلس النواب سيبحث هذه القضايا مع مجلس الوزراء". ويوضح مقرر البرلمان أن "الحكومة استعجلت واتخذت قرارا بتحديد مواعيد الانتخابات من دون أخذ رأي مجلس النواب الذي يعد خرقاً للقانون"، منوهاً إلى أن "هناك كتلاً برلمانية متحفظة على إجراء الانتخابات في المواعيد التي حددها مجلس الوزراء بسبب عدم عودة النازحين وإعمار المدن التي حررت".

بوسترات دعائية لمرشحي كتل خلال انتخابات سابقة

وتتبنى كتل اتحاد القوى العراقية والقوى الكردستانية بشكل علني وتشاركها بعضا من القوى الشيعية بالخفاء مسألة تأجيل الانتخابات لمدة سنة، وراحت بعض من هذه الكتل وقدمت طلبا بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) تدعو فيه الى تأجيل الانتخابات حتى إشعار آخر، متذرعة بتأخر إعمار المحافظات الغربية، وعدم عودة جميع النازحين إلى مناطقهم.

ويشير النائب عن محافظة كركوك المفوضين منعاً لحدوث أية حالات تلاعب قد تحدث هنا أو هناك".

ووجهت مفوضية الانتخابات كتاباً رسمياً قبل يومين الى مجلس النواب تطالبه بالمصادقة على موعد الانتخابات البرلمانية الذي حدده مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٢ وفقا لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ المعدل والنافذ، الذي ينص على مصادقة مجلس النواب على الموعد المحدد وإصدار مرسوم جمهوري من السيد رئيس الجمهورية بالموعد المحدد ليوم إجراء الانتخابات.

ويعتبر النائب المسيحي قرار الحكومة الذي حدد موعد إجراء الانتخابات في ١٢ أيار المقبل "بالانفراد من طرف واحد"، لافتا إلى أن "قانون رقم ٤٥ لعام ٢٠١٣ النافذ يمنح الحق للبرلمان بالمصادقة على مواعيد الانتخابات التي تقترحها مفوضية الانتخابات ومجلس الحكومة.

ويحدد الدستور العراقي في (المادة ٦٥ / أولا)، ولاية مجلس النواب بأن تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

ويشوب الغموض الدستور العراقي في ما يتعلق بـ"حكومة تصريف الأعمال"، إذ لم يحدّد عمرها إلا في المادة (٤٦ / ثانيا) من الدستور التي تنص على أن "يدعو رئيس الجمهورية، عند حلّ مجلس النواب، إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحلّ، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية".

أما عن الرأي القانوني والدستوري الذي ستلجأ إليه الكتل والبرلمان في إمكانية تمرير موضوع تأجيل الانتخابات، يكشف النائب يوحنا أن "السيناريو الذي يدرس من قبل كتل برلمانية مختلفة اللجوء إلى إعلان حالة الطوارئ"، معتبرا أن "هذه الوسيلة الأفضل لتأجيل الانتخابات خصوصا مع وجود أوضاع اقتصادية وأمنية وإعمار المدن وعودة النازحين".

وتنص المادة (٦١) من الدستور (أ)- الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء،و تعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتمديد، وبموافقة عليها في كل مرة.

ويصف النائب المسيحي بقاء البرلمان في فترة تأجيل الانتخابات بالأمر المهم والضروري من أجل الإشراف على عمل الحكومة وتمديد التصويت على حالة الطوارئ في حال إقرارها، منوها إلى أن "ما سيحدث في الأيام المقبلة هو تأجيل للانتخابات وتمديد العمل للبرلمان والحكومة".

ويشير إلى أن "المنفذ القانوني والدستوري للخروج من موضوع تأجيل الانتخابات هو أن تقدم الحكومة طلباً للبرلمان بإعلان حالة الطوارئ الذي سيمدد عمل البرلمان والحكومة"، لافتاً إلى أن "الحكومة السابقة طلبت من البرلمان بعد دخول داعش التصويت على حالة الطوارئ لكن البرلمان رفض".

إلاّ أن هذا السيناريو يصطدم بإصرار رئيس الوزراء حيدر العبادي على إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة بعدما بات العبادي يتفادى في الآونة الأخيرة المشاركة بالاجتماعات التي تطرح تأجيل الانتخابات على أجندتها.

ويحاول مجلس النواب وكتله إقناع رئيس مجلس الوزراء بتأجيل الانتخابات من خلال إرسال طلب للبرلمان لإعلان حالة الطوارئ كما يقول النائب عماد يوحنا ان "كتل البرلمان اتفقت مؤخرا على عقد اجتماع تشاوري مع الحكومة سيكون الأسبوع المقبل لتدارس موضوع تحديد مواعيد الانتخابات والموازنة العامة"، مرجحاً "مناقشة موضوع إعلان حالة الطوارئ".

ويضيف أن "مكان وموعد عقد هذا اللقاء بين الكتل البرلمانية ورئيس مجلس الوزراء لم يحدد بعد"، مبينا أنه "في حال اقتنعت الحكومة بموضوع تأجيل الانتخابات سنلجأ إلى المنفذ القانوني والدستوري هو إعلان حالة الطوارئ".

بدوره بيّن عضو اللجنة القانونية فائق الشيخ علي أن "البرلمان سيستضيف اليوم الخميس مفوضية الانتخابات للاستماع إلى آرائهم والمعوقات التي تواجههم لإجراء الانتخابات"، مؤكدا "وجود عمل داخل القانونية البرلمانية على تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية والمحلية".

ويوضح الشيخ علي لـ"المدى" ان "هناك حديثاً عن تأجيل الانتخابات لكن بجميع الأحوال اللجنة القانونية البرلمانية ماضية في عملها واجتماعاتها بما يخص قوانين الانتخابات المحلية والبرلمانية"، مؤكدا "وجود مقترحات من قبل مختلف الكتل والنواب على قوانين الانتخابات ستعرض على اللجنة القانونية".

من جانب آخر يكشف النائب عن كتلة الفضيلة البرلمانية حسن الشمري عن "وجود اجتماع قريب لقوى التحالف الوطني، لم يحدد إلى الآن موعده ومكان انعقاده، يتناول موضوع مواعيد الانتخابات والتحالفات الانتخابية"، مؤكدا أن "التحالف يريد الخروج بموقف موحد إزاء مواعيد الانتخابات".

ويبّين الشمري، في تصريح لـ"المدى"، أن "اللجنة القانونية لم تعقد أي اجتماع يخص موضوع قانون الانتخابات المحلية والبرلمانية"، مشيرا الى "وجود كتل مقاطعة للجلسات لا تريد تمرير قوانين الانتخابات والموازنة العامة من اجل تأجيل الانتخابات".

نواب كرد: ملاحظات على الموازنة تستلزم التواصل مع العبادي

الجبوري: سنمضي بإقرار قانوني الموازنة والانتخابات

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، أن البرلمان سيمضي من دون انقطاع لإقرار قانوني الموازنة الاتحادية والانتخابات، فيما أعلن عن قرب وصول وفد كردي لإيجاد مخرجات للأزمة بين بغداد وأربيل. وقال الجبوري، في مؤتمر صحفي تابعته (المدى) ان "مجلس النواب سيستمر في عمله من دون انقطاع حتى الانتهاء من قانوني الموازنة والانتخابات"، مؤكدا ان البرلمان "سيعقد جلسات مستمرة على مدار الاسبوع لبلورة رؤية واضحة حول قانوني الموازنة والانتخابات تشترك فيها الجهتان التشريعية والتنفيذية".

جلسة سابقة لمجلس النواب.. ارشيف

ولفت رئيس البرلمان الى أن "هناك مناشدات من محافظات منتجة للنفط ولديها ملاحظات حول الموازنة، ولابد من إجراء مواءمة رأي بين الجهتين التنفيذية والتشريعية"، مشيراً الى أن "مجلس النواب سيستنفد جهده لحسم التشريعات المتعلقة بحاجة الناس".

وأشار الجبوري الى انه تم "إرسال الملاحظات حول الموازنة الى مجلس الوزراء، وأن هذه الملاحظات ليست عبثية".

وفي سياق آخر، بيّن الجبوري انه "ليس هناك خلاف على إجراء الانتخابات ،لكنّ العملية الانتخابية لها مستلزمات لا بد من توافرها منها، ما يتعلق بالمفوضية ومنها ما يتعلق بنزاهة وشفافية الانتخابات".

وأكد انه "لا يمكن الحديث عن توقيت ثابت لإجراء الانتخابات إلا بعد تصويت مجلس النواب عليه".

وبخصوص الازمة مع إقليم كردستان لفت الجبوري الى أن "الحوار كفيل بحل الإشكاليات مع الإقليم"، لافتاً الى ان "وفدا كرديا سيزور بغداد خلال الايام القليلة المقبلة".

وجاء مؤتمر الجبوري بعد عقده اجتماعا مشتركا مع رؤساء الكتل السياسية. وبحسب معلومات لم يتسنّ لـ(المدى) التأكد من دقتها، فإن الكتل الكردية قاطعت جلسة كان من المقرر عقدها يوم أمس، احتجاجاً على عدم تنفيذ مطالبها بشأن مشروع قانون الميزانية العامة.

وتعليقاً على ذلك، أكد نائب رئيس البرلمان آرام شيخ محمد وجود ملاحظات حول قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨.

وقال شيخ محمد، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، امس، إنه "في اجتماع هيئة رئاسة البرلمان وبحضور الرئيس الجبوري والشيخ همام حمودي مع رؤساء الكتل واللجان النيابية الذي عقد اليوم(أمس) في القاعة الدستورية، وضعنا ملاحظات حول قانون الموازنة الاتحادية لعام٢٠١٨، ولذا يجب التواصل مع رئيس الوزراء وعقد لقاءات لحل الإشكاليات وحسم الخلافات".

وأشار شيخ محمد إلى أن "عدم عقد جلسات البرلمان بسبب الاختلال في النصاب لن يصب في مصلحة البلاد ويعطي صورة سلبية للشارع العراقي".

وأوضح انه "مايتعلق بانتخابات مجالس المحافظات في كركوك على جميع الأطراف عقد اللقاءات ومراجعة المواد القانونية التي صدرت في تلك الظروف واستئناف المفاوضات بين جميع الأطراف وممثلي المكونات للوصول إلى حلول ترضي الجميع".

وأضاف نائب رئيس البرلمان "نحن مع إجراء الانتخابات في التوقيتات الدستورية ولكن هناك عقبات ومشاكل وعلى الجهات المعنية تكثيف الجهود والعمل الجاد والمتواصل لإزالة العقبات والعودة مرة أخرى للسياقات التشريعية والقانونية".

إلى ذلك، حذر نائب رئيس كتلة التغيير النيابية أمين بكر، حكومتي بغداد وأربيل من أي اتفاقات جانبية أو مفاوضات سرية وصفها بأنها تخدم أطرافاً سياسية على حساب الكرد.

وقال بكر في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "هنالك أحاديث يتم تداولها عبر وسائل الإعلام عن وجود مفاوضات بين حكومتي بغداد وأربيل تجري بشكل سري وغير معلن، وفيها تنازلات من الممكن تقديمها من حكومة الإقليم مقابل مكاسب سياسية للديمقراطي الكردستاني، وهو أمر إن حصل فعلاً فلن نسمح أو نقبل به بأي شكل من الأشكال".

وأضاف بكر، أن "إدارة المنافذ الحدودية أو المطارات أو حسم المناطق المتنازع عليها ينبغي أن يكون على وفق مصالح الشعب العراقي بكل مكوناته وليس من خلال سياسة المنتصر والمهزوم أو الرؤية التي يحاول البعض التحدث بها"، لافتاً الى "أنهم يدعمون الحوار وحسم الخلافات بالطرق الدستورية والقانونية والمصالح العامة لكن من دون تقديم الشعب الكردستاني كقربان فداء لتثبيت الحزب الحاكم ومن يقف معه من أطراف هاجسها الوحيد الحفاظ على كراسيها".

وأكد بكر، أن "أي مفاوضات مستقبلية أو حالية إن حصلت ينبغي أن تكون بوجود جميع الأطراف الممثلة للشعب الكردستاني وان لا يتفرد حزبان من الإقليم بإدارة تلك الحوارات داخل غرف مغلقة من دون معرفة تفاصيل تلك المفاوضات أو مدى ملاءمتها حقوق الشعب الكردستاني"، داعياً بغداد الى "التعامل مع الشعب الكردستاني على أنه جزء من الشعب العراقي وليس كدولة أخرى وأن لا تعاقبه على سياسات فردية وخاطئة من حزب تفرد بالقرارات رغم رفض الجميع لها ،وأن تكون رواتب موظفي الإقليم وحسم قضية المناطق المتنازع عليها وإدارة المنافذ الحدودية وواردات النفط وملف الأمن جميعها ضمن الأطر التي تخدم الشعب العراقي بكل مكوناته من دون تفرقة أو تمييز".

القائد العام يشدّد على ضبط النفس وإدامة الانتصارات

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، أمس، على ضبط النفس والمحافظة على الانتصارات التي حققتها القوات الامنية على تنظيم داعش، وشدد على رصانة المؤسسة الامنية وسدّ أبوابها بوجه الفساد.

وقال العبادي، خلال كلمة في احتفالية أقامها جهاز مكافحة الارهاب بمناسبة الانتصار على تنظيم داعش وتابعتها (المدى)، إن "جهاز مكافحة الإرهاب قدّم درساً كبيراً في التعاون بين الاجهزة الامنية والمواطنين،" مبيناً ان "مكافحة الإرهاب يعد أفضل جهاز في المنطقة، وهذا ما أكده أغلب قادة العالم".

واضاف العبادي ان "العالم كله لم يكن يتوقع أننا سنحقق الانتصار بهذه المدة، فتحية لأرواح الشهداء وتحية للجرحى وتحية لعوائلهم، فبتضحياتهم حققنا الانتصارات"، مشدداً على "أهمية الحفاظ على هذا النصر المتحقق وتحقيق أقصى درجات الانضباط".

وتابع رئيس الوزراء "انه لا يمكن التعايش مع الفساد وبالاخص في الاجهزة الامنية، ويجب ان لا نسمح به، داعياً القادة والآمرين والضباط الى عدم السماح للفساد بالدخول الى أجهزتنا الامنية".

وفي وقت سابق، أصدر العبادي أمراً ديوانياً بترقية ضباط جهاز مكافحة الإرهاب مستحقي الترقية في جدول الـ ٦ من كانون الثاني ٢٠١٨.

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد أصدر، الإثنين الماضي، أمراً ديوانياً بترقية ضباط وزارة الدفاع مستحقي الترقية في عيد الجيش من العام الحالي.